

مشكلة التعطل

بين المتعلمين

عرض ، ومقارنة ، وتعليق

للأديب عبد الحميد المشهدى

تناول الكثيرون من علماء الاجتماع في مصر، مشكلة التعطل بين المتعلمين، بكثير من العناية والدرس ، وبروح فياضة بالاخلاص والوفاء لمستقبل هذه البلاد المنهوك ، ولولم تمن مجلة الشؤون الاجتماعية ، ويعين القائمون عليها بغير هذا الموضوع ، لأجزأهم ذلك في باب القيام بالواجب . وفي حل جميع المشاكل الاجتماعية المصرية . المتفرعة عن هذه المشكلة الكلية ، والمتولدة عن هذا المرض المزمن ، وذلك لأنها ليست مشكلة بضعة مئات من الشبان ضاقت عنهم وظائف الدولة والشركات والمصارف ، أو قسرا اعتماد السلفيات عن امدادهم بما يلزمهم منها . بل هي مشكلة الكنوز المعدنية المطمورة والثروات المصرية البكر ، والصناعات الشاغرة ، والدخل الضامر الهزيل ، والتعطل المتفشى بين الجميع ، يزداد بازدياد النسل تعقيدا ، ويتطور الزمن المتتائب التواء ، بل هي مشكلة الجهل تنفرع عنها مشكلات الفقر والمرض وسوء الخلق .

وذلك لأن عدم توحيه التعليم وجهته المناسبة لحالة البلاد — موقعا وطبيعة وثروة وسكانا وامتعادا — حرم البلاد كلها من ثروة مواردها ، وكنوز مرافقها صناعة وتجارة ، وجعلها تعتمد في حياتها على ما توارثته الخلف عن السلف من أمر الزراعة في أسلوب فطرى كسيح ، مما أدى بالبلاد إلى ما ترزح تحته من قوارص الفقر المدقع وإتهاك المرض المضنى، ولواذع الخلق المهلهل .

إذن فالمشكلة ليست مشكلة المتعلمين المتعطلين ، بل هي مشكلة الأمة بأسرها ، وإلا أفليس ضعفا في رجولتنا وعارا على كرامتنا ، وميبة لنا أمام الأجيال ، أن تستورد مصر الزراعة من الألبان ومنتجاتها في عام ١٩٣٨ ، بما قدر رسميا بـ ٣٢٤,٩٠٠ جنيه مصرى ومن بلاد لم تهها الطبيعة ما وهبته مصر من وفرة المياه وخصوبة التربة؟ وأين التربة المصرية من أرض المنجلتا والدانمرك أرض الرمال والجليد ! ثم أليس عجيبا أن تستورد مصر الزراعة حيوانات حية بما قدر بـ ٣٠٦,٠٠٠ جنيه في عام ؟ ثم أليس أعجب من ذلك أن تستورد لحوما وأسماكا محفوظة وطازجة بما قدر ثمنه بـ ٢٨١,٥٠٠ جنيه، رغم ما لديها من الأراضي المهملة والشواطئ الممتدة على ما جل البحرين إلى مسافة ١٥٠٠ ميل بحرية، ورغم النيل يضرب من خط الاستواء إلى البحر الأبيض، وما يتفرع عن ذلك من البحيرات والأنهار والجداول؟

ولا أدري بماذا أصف استيراد مصر الزراعية أيضا خضرا وفواكه وبقولا جافة ومحفوظة وطازجة ، ولا أريد أن أعرض بالتفصيل لما نستورده من المنسوجات القطنية والحريرية الطبيعية والصوفية وأكياس الجوت والورق والأسمدة مما قدر ثمنه بـ ٨,٥٥٩,١٠٠ جنيه ، وكلها صناعات ، لا أقول يجب أن تقوم وتزدهر في مصر حتى تنى حاجة الاستهلاك المحلي إليها ، بل يجب أن تفيض عن حاجتها إلى جاراتها وشقيقاتها القريبات ، لأن مصر كانت مهدا لأكثر هذه الصناعات منذ آلاف السنين ، ويجب أن تعود إليها أقوى ما تكون ازدهارا ، وأسرع ما تكون دورة ، وأكثر ما تكون إنتاجا وأعم نفعا ، ولعل هذا ما عناء سعادة توفيق دوس باشا حين عرض في محاضراته عن "موارد مصر الطبيعية" لمشكلة الفقر في مصر ، واستعرض أسبابها - ونخلص أدواءها بما عبر عنه "بالموارد البشرية" وقصد به إلى "اليد المدربة والجسم السليم والعقل المثقف والذهن المتنور المفتوح" ثم ذكر سعادته "أن الموارد لا قيمة لها إلا بمقدار ما ينتفع بها الإنسان ، وانتفاع الإنسان بالشيء لا يكون إلا بالتدريب والتعلم والتثقيف ، فإذا شئنا أن تزيد ثروة بلادنا ، وأن نستغل تربتها ونستنبط كنوزها ، فالوسيلة الأولى إلى ذلك قبل كل شيء وفرة الموارد البشرية ... لأنها الوسيلة إلى استغلال الموارد الأخرى" ثم ضرب سعادته المثل بسويسرا والدانمرك باعتبارهما "أقل الأقطار حظا من هبات الطبيعة ، إذ ليس فيهما خرم ولا زيوت ولا معادن ، وأرضهما الصالحة للزراعة ليست من النوع الجيد ، ولكن كلا منهما غني بالموارد البشرية ، ومن ثم صارت سويسرا من أغنى أمم الأرض نسيا بفصل ما تخصصت فيه من الصناعات الفنية الدقيقة ، وصارت الدانمرك من أغنى الأمم الزراعية بالرغم من أن أرضها ليست من الخصب بالمكان الذي تحصد عليه".

على أنه قد يكون من قصر البحث أن نعتبر مشكلة المتعلمين المتعطلين ، مشكلة الأمة في اجتماعياتها ودخلاتها فقط ، بل يجب أن ننظر لها كمشكلة من مشاكل السيادة القومية في الداخل والخارج ، لأن العالم كان إلى ما قبل الحرب الحاصرة - يكاد ينقسم إلى أمم صناعية سابقة أو حاكمة ، وأمم زراعية لاحقة أو محكومة . فالتفوق الصناعي غالبا أكبر مظهر من مظاهر القوة وأسطع عنوان من عنوانات السبق الغالية ، والأمة التي لاتأخذ بأسباب الصناعة والعلم ، ولا تضرب فيها بأوفر سهم ستظل كالبقرة الحلوب تقدم حيراتها لقاء ملء بطنها بالكلأ ... ولن تأخذ الأمة بأسباب الصناعة والفن والعلم ، ما لم تقذف في ميدانها الصالى وإلى مستواها الرفيع بأعز أفلاذها ، وأضجع رموسها . وأحر دمائها . وأصلب أعوادها ، لا أن تقدم لها أسباء المحسوبيات دون انتقاء ، وترف لها ربائب الغنى وصنائع الزاء . وأجمع الباحثون ، وتؤيدهم الأرقام الرسمية ، على أن الرب بين القارة المصرية المتعلمة تعطلا فاصحا . كما أجمعوا على أن هذه الأزمة أثرها المباشر في تعقد الموقف الاقتصادي العام ، وأن في إزالة هذا التعطل ، وحل هذه الأزمة - مفتاح المستقبل الاقتصادي الذهبي ، وزيادة

الدخل على نحو ٩٣٪ من سكان البلاد ، ممن لا يربو دخل الفرد بينهم عن ستة جنيهات في السنة ، بينما دخل الفرد الانجليزي مائة جنيه و مثل هذه المدة ، غير أن هؤلاء الباحثين احتفلوا حول أسباب هذه الأزمة ووسائل علاجها ، فسادة الدكتور السنهوري بك وكل المعارف يرى "أن يكون التعليم وثيق الاتصال بالمواقف الاقتصادية . وأن يكون توجيه التعليم بحيث يتشبع مع نمو مرافق البلاد . فحد هذه الجيوش المتعطلة من المتعلمين الميادين الاقتصادية التي تعمل فيها ، فترى كل متعلم يعمل لنفسه فيكسب قوته ، ويعمل لوطنه فيعمل شأن البلاد بالزيادة في قواها المادية والاقتصادية . ويحسن أن يوجه التعليم بحيث تتحول الكثرة من المتعلمين لا إلى التعليم الجامعي ، بل إلى التعليم الفني المتوسط من مدارس تجارية و زراعية وصناعية ، موجود الآن بعضها ، ويلبني استحداث البعض الآخر . ومن هذه المدارس التي يجب أن تنتشر في جميع البلاد يخرج الجنود في الميادين الاقتصادية المتنوعة ، أما القلة المنتخبة من المتعلمين . فهذه هي التي توجه إلى التعليم العالي . . على أن ينتقى الطلبة الصالحون ، فلا يبقى بال إلى كثرة العدد وحشد الآلاف من الطلبة في هذه الكليات ، بل يعني بوجه خاص بصلاحية الطالب لتلقى التعليم الفني العالي ، حتى يجد البلاد حاجتها من الفنيين الذين يستطيعون استغلال الثروة المصرية استغلالاً كاملاً" .

ويتفق صاحب العزة الأستاذ أبو سيف راضي بك مع سعادة السنهوري بك في أن نهضة التعليم يجب أن تسير احتياحات الاقتصاد المصري ، لتحصل الموازنة — في الخريجين — بين العرض والطلب ، فإن "نسبة من تقدم مصر لدراسة الحقوق والتجارة أكبر من بريطانيا العظمى ذات الثروة الهائلة والتحارات العظيمة" .

وفي الحق أن مقارنة سريعة بين كليات جامعة فؤاد الأول لسنة ١٩٣٧ تتخض عن فرق هائل بين عدد خريجي هذه الكليات : فقد تخرج في هذا العام ٢٠٨ من كلية الحقوق و ٢٨٢ من كلية التجارة و ١٩١ من كلية الزراعة و ٦١ من كلية الآداب و ٨٢ من كلية العلوم و ١٢٠ من كلية الطب ، بينما تخرج الشركات في مصر عن خريجين فنيين فلا تجد ، فتضطر مصلحة العمل إلى أن ترخص باستخدام أجانب من الخارج حتى يبلغ عددهم نحو الألف و عام واحد !

ولعل أعجب من ذلك أن تنشأ جامعة فاروق الأول بالاسكندرية ، على غرار زميلتها في مصر ، دون استعدادات كليات في فنون جديدة ، ودون نظر إلى احتياجات البلاد في التعليم الفني والصناعي على الرغم من أنه ليست لدينا إلى الآن كلية بحرية تجارية أو بحرية ، ونحن على أبواب نهضة بحرية واسعة .

وإذا أردنا أن نستعرض مقارنة أخرى بين المدارس الصناعية والفنية وبين المدارس الثانوية ، أقشعرت الجنود لهول الفرق بين الرقبين ، وزحف جيش الثانويين إلى طريق

مجهول أو موهوم أو خادع ، بينما البلاد تنتظر بشر الأمل على يد هؤلاء المتعلمين في غير جدوى ولا نفع ، بعد أن دفعت من أقواتها لميزانية المعارف أكثر من أربعة ملايين ونصف المليون من الجنيهات ، هذا ويضيف راضى بك إلى العلاج المتقدم عتصرين آخرين :

أولهما — أن تجد لغة البلاد سبيلها إلى شركات الأجانب وبنوكها ، وأن تسود هذه اللغة في مخاطباتها وحساباتها ، لأن ذلك يفتح مجال العمل لعدد عظيم من الشبان المصريين المتعطلين ، ويكون له أثره المحمود في تقوية التعاون والنفع المتبادل بيننا وبين زلائنا الأجانب .
وثانيهما — تربية الطالب تربية استقلالية يعتمد فيها على نفسه ، ويشرب منها حب الاقدام والمناصرة حتى يأنف روح التوسل والاستشفاع من أجل الوظيفة الحكومية ، ولا تقصر همته دون الكسب من الطريق الحر التزيه .

وينضم الدكتور على عبد الواحد وأفي في كتابه (البطالة ووسائل علاجها) إلى ما تقدم من علاجات ويضيف عليها :

أولا — أنه يجب أن يمنح التعليم الثانوى شيئا من الاستقلال عن التعليم العالى ، وأن يشكل بالشكل الذى يتفق مع الأغراض التى تقصد منه ، ولا سبيل إلى ذلك إلا "بتخليص تربيتنا الثانوية من تلك الصبغة النظرية البحت التى تسود مناهج التعليم وطرق تدريسها" .
وثانيا — صبغ التعليم بالصبغة الاقليمية لفتح ميادين واسعة للارتزاق والكسب ، كل فى دائرته وميدانه بالطرق العلمية والفنية وهو ما يمتشى مع رأى سعادة حافظ رمضان باشا فى مقاله (إحياء الصناعات الريقية) كحل لبعض نواحي الأزمة الحاضرة .

*

وقد تحدثنا فى هذا الموضوع إلى صاحب العزة الدكتور محمد بك صبرى السريونى لما له من الإلمام الواسع فى هذه الناحية باعتباره مديرا سابقا للبعثات المصرية فى الخارج فكان مما فيما حدثنا عنه : أن هذه ليست أزمة المتعطلين المتعلمين بقدر ما هى أزمة التعليم فى مصر وبعده عن الكمال وعمما يسمونه فى البلاد الصناعية الراقية "شرف العمل" فهى السبب الأول فى هذا التمثل حتى بين الصناعيين والفنيين أنفسهم ولا ذنب لهؤلاء الخريجين ولا عيب ، إذا سميناهم بأنصاف المتعلمين ، وما سبب كل ذلك فى مهده الأول ، إلا سوء اختيار أعضاء البعثات الفنية تحت ضغط الجاه والمحسوبيات ، فتضييع أموال الدولة على حفنة من أبناء الأغنياء وصنائع التدليل فى بعثات إلى الخارج ، وبفضل بسبهم من أبناء البلاد جيل بعد جيل فى يدياء النظم الهائمة ، ويذهب إلى الخارج من ثروتها القومية مئات الملايين من الجنيهات ، ثمرة الجهل باستغلال مرافق البلاد ومواردها الطبيعية ، بينما تنجم الكفايات المحرومة من حقها — على المجتمع ، وتهمل من واجباتها

ثم يتفاعل كل ذلك في جسم الأمة هزات وزلازل عنيفة قديميد بتوازنها وتضطرب بمستواها وتقعدها عن السبق في مضمار الحياة الناهض السريع .

كانت نسلة التعليم في عهد محمد علي الكبير لا تذكر . ومع هذا فقد نهضت بحيل كامل في جميع النواحي العلمية والفنية والصناعية ، وظلت آثار هذه النهضة حية مؤثرة إلى ما بعد عهد إسماعيل ، وذلك بفضل حسن اختيار أعضاء البعثات إلى الخارج ، ورائده في ذلك النبوغ والكفاية بصرف النظر عن مستوى أسرهم ونشأتهم الدراسية ، فكان من بينهم القائد البحري وناظر البحرية العظيم حسن باشا الاسكندراني سنة ١٨٥٥ ، وعثمان نور الدين سرعسكر ورئيس العمارة البحرية سنة ١٨٢٨ ، وبهجت باشا المهندس وناظر المعارف والأشغال سنة ١٨٧٢ ، ومحمد مظهر المهندس الكبير الذي بنى منارة الاسكندرية والقناطر الخيرية وأحمد يوسف فازوغلي مهندس المعادن المعروف الذي زار مناجم المكسيك ، والشيخ أحمد الطار المهندس الميكانيكي في سنة ١٨٣٢ ، وعبد القادر باشا حلمي خريج جامعة فينا والسيامي العبقري المعروف بمواقفه التاريخية في حكم السودان ، ومحمود باشا الفلكي المعروف والمسماى أحد شوارع القاهرة الكبيرة باسمه .

والدكتور محمد علي باشا البقلي وإسماعيل باشا محمد وغيرهم كثير ممن نبغوا في العلوم والفنون والصناعات ومن وسع بعضهم كتاب سمو الأمير عمر طوسون عن البعثات المصرية في عهد محمد علي .

اجل استطاع محمد علي أن يلهم بمصر بفضل هذه العبقريات ، فأين آثار بعثتنا اليوم من بعثات الأمم ، رغم تطور الزمن وتقدمه ، ورغم التفوق في العدد ، ورغم الفارق في الانفاق ، وحسبك أن تعلم أن مرتب العضو في بعثة محمد علي كان يتراوح بين ثمانين قرشا في الشهر وأربعة جنيهات .

فصام الموقف وعلاجه يتلخص في توجيه بعثات صناعية وعلمية وفنية كبرى ، مع مراعاة الكفاية والنبوغ فقط . حتى إذا أتموا دراساتهم علميا وعمليا ، فتحوا لمصر آفاقا جديدة في العلوم والفنون والصناعات ، فيحسن أبناء البلاد استغلال مرافقها ، فتعمل كل يد متعطلة ويستدير كل ذهن مظلم ، ويصبح كل جسم مريض ، وتطهر البلاد من الأوضار والمنقاسد الاجتماعية ، بفضل وفرة الثراء وغزارة الانتاج وسمو التشريع ، ويمكن لمصر أن تثب إذ ذاك في الميدان الدولي إلى الصف الأول .

أقول علميا وعمليا واضطط على الأخيرة بشدة لأن هذا ما ينقصنا بعد استكمال هذا التعليم نغريجو الجامعات في أوروبا لا يتبنون من دراساتهم العلمية ، إلا لبدأوا دراسات عملية كأصاغر المال ، بينما بعض البحارة المصريين هجروا سفيتهم لأنهم أنفوا الحياة العملية فيها وأن بعض الطلبة المصريين في الخارج يزون زملاءهم الأوربيين في الدراسة والامتحان ، ولكن هؤلاء الزملاء يسببونهم بالنجاح في الحياة العملية .

هذا هو علاج الداء عن موطنه وما عداه علاج لأعراضه. وإن ظلت برامج التعليم والتربية على وضعيتها الحالية ، فستظل المشكلة قائمة وستظل أعراضها متجددة مهما عولجت بأنواع العلاجات الأخرى ، ومهما كثرت أمثال المدارس الحالية .

صحيح أن الحالة الدولية لا تسمح الآن بمثل هذا العلاج الحاسم ، وإن إصلاح ما أفسدته الحرب سيحتاج الى بضع سنين ، ولكن آحاد السنين لا يعد شيئا مذكورا في حياة الأمم ، وفي مجال التطور والإصلاح العام ، ولوزارة المعارف من ميزانيتها البالغة ٤,٦٥٠,٢٠٠ ما يشجعها على المعنى فيما نقترح سيما إذا ضغطت باب الكاليات ، فتحدث بهذا الإصلاح تعولا كبيرا ، وتعيد الى الأمة سعادتها المسلوقة وهدوءها المنزق ومركزها الممتاز بين العالمين .

لأن يأخذ أحدكم حبله ، فيأتي بحزمة حطب على ظهره ، فيبيعها ، فيكف الله بها وجهه ، خير من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه .

حديث شريف